الفصل السادس

قابلية استخدام المساهمات في الصندوق الخاص

صورة مفصلة توضح عملية التفاوض فى الأمم المتحدة

أسهبنا فى الفصول السابقة وصف طبيعة المؤثرات التى تحمل على قرارات الأمم المتحدة فى المجال الاقتصادى والإطار الذى يجرى فيه الوصول إلى هذه القرارات ، وتاريخ قرار إنشاء الصندوق الخاص . وقد يكون من المفيد أن نحاول تقديم وصف مسهب للطريقة التى اتخذ بها قرار معين يتعلق بالصندوق الخاص . وهدفنا هو أن نشير إلى الجهود الفائقة التى تبذل فى المفاوضات المفصلة التى جرت فى أحد اجتماعات الأمم المتحدة ، وأن نبين كيف أمكن بجهود متواضعة تجنب الانقسامات التى يمكن أن تضر بنجاح برامج الأمم المتحدة .

إن سلسلة المؤثرات الشخصية والقومية والدولية التى تستهدف أى قرار من قرارات الأمم المتحدة لا يمكن عزلها عن العناصر الأخرى التى لها علاقة بقرار ما، ومن الصعب البحث عن جميع العناصر التى أدت إلى اتخاذه، وأى عمل مهما كان ضئيلا يمكن تفسيره من وجهات نظر مختلفة .

برز الصندوق الخاص للوجود بصورة رسمية فى الأول من يناير (كانون الثانى) عام ١٩٥٩ . إلا أنه قبل ذلك التاريخ عين المستر بول هوفمان مديراً للإدارة ، وتم كثير من الأعمال التمهيدية ، وتمكن موظفو الصندوق الخاص أن يعرضوا فى الاجتماع الأول للمجلس الحاكم فى السادس والعشرين والسابع والعشرين من يناير (كانون الثانى) عام ١٩٥٩ مجموعة أولية من الإجراءات المقترحة لاختيار المشروعات وبعض المشاكل الإدارية والمالية،

وقد انعقد الاجتماع الثانى للمجلس الحاكم من السادس والعشرين حتى الثامن والعشرين من مايو (أيار) عام ١٩٥٩ . وكانت وظيفته الرئيسية ، النظر فى الاقتراحات المقدمة من قبل مدير الإدارة والمتعلقة ببرنامج مفصل (تمت الموافقـــة على ثلاثة عشر مشروعاً من بنوده) ، وتخويله السلطة لعقد اتفاقيات لتنفيذ هذا البرنامج .

ونقترح أن نبحث فقط فى جزء بسيط من الإجراءات التى تتعلق بالشكل الذى يقدم فيه العون للصندوق الخاص ، وفضلا عن ذلك ، فسوف نركز بحثنا على وصف الدور الذى لعبه الوفد الكندى .

قبل الاجتماع

قبل بضعة أسابيع من الاجتماع، أجرت البعثة الدائمة الكندية لدى الأمم المتحدة مباحثات خاصة مختلفة بين أعضائها تتعلق بالمشاكل المتوقعة الحدوث. ولم تتلق البعثة الدائمة تعليمات معينة قبل الاجتماع ، إلا أن الخطوط العامة لموقف كندا كان قد تقرر بموجب التعليمات التى وصلت قبل الاجتماعات السابقة التى تستند إلى قرارات مجلس الوزراء والبرلمان الكنديين . وقد استعرضت الأوراق المناسبة . وكان هدف البعثة الكندية الذى شاركتها فيه البعثات الأخرى هو التأكد من أن الصندوق قد بدأ بداية جيدة ، وأن المشاريع التى قدمها مدير الإدارة للتصديق تتفق وأهداف الصندوق . وقد أرسل تقرير إلى أوتاوا بصدد بعض المسائل الصغيرة المحتملة الوقوع المتعلقة بإدارة البرنامج ، لاطلاع الوزارات المعنية (وبخاصة وزارة الشئون الخارجية ووزارة المالية) ولكن لم يكن من المنتظر أن يغير هذا الاجتماع أى صعوبات كبرى .

ومن أجل التقارير المراد إرسالها إلى أوتاوا ، جرت محادثات خاصة

مع عدد من البعثات الأخرى ومع موظفى الصندوق الخاص. وتكلم موظف من البعثة الكندية عدة مرات عن مختلف المواضيع مع خمسة من موظفى ذلك الصندوق منهم مدير الإدارة . وجرت سلسلة من المباحثات مع موظفى البعثات الأخرى ، وخاصة فى مقر الأمم المتحدة . وتبودلت الآراء بصورة شاملة حول الاجتماع المقبل مع موظفى بعثات المملكة المتحدة والولايات المتحدة ، وهولندا، والنرويج والدانيمارك ويوغوسلافيا ، والجمهورية العربية المتحدة ، وبيرو ، والأرجنتين ، وبصورة جزئية مع الموظفين الآخرين الممثلين للأعضاء الآخرين للمجلس الحاكم (ومجموعهم ثمانية عشر ، تسعة يمثلون معظم البلدان المساهمة فى تقديم العون وتسعة من البلدان التى تتلقى العون) . ولم يكن فى هذا الإجراء دليل معين فى أى وقت من الأوقات على احتمال إثارة مسألة المساهمة على الرغم من أن موقف مختلف الوفود موقف معلوم منذ تبادل وجهات النظر سابقاً فى اللجنة التحضيرية للصندوق الخاص ، والمجلس الاقتصادى والاجتماعى ، والجمعية العامة .

أما مسألة العملة فهى من أصعب المشاكل التى يمكن أن تجابه معونة الأمم المتحدة ، فهذه البرامج اختيارية تسهم فيها الدول كل حسب إيرادها ومقدرتها وميولها ، وليس لها موازين ثابتة أو مقدرة . وهنا يبرز السؤال التالى : إلى أى مدى يجب أن تكون هذه المساهمة بالعملات القابلة للتحويل؟ لقد مارست السلطات الكندية ضغطاً مستمراً من أجل الحصول على حد أعظم لقابلية التحويل على أساس أن برامج وكالات الأمم المتحدة تضطرب اضطراباً خطيراً بدون مثل هذه القابلية للتحويل ، ولذلك انتشرت فكرة عامة هى « قابلية الاستعمال » أثناء المناقشات الطويلة فى لجنة المعونة الفنية للمجلس الاقتصادى والاجتماعى . وقد بحث هذا الموضوع فى اللجنة التحضيرية للصندوق الخاص ، وللمجلس الاقتصادى والاجتماعى ،

والجمعية العامة فى جو تسوده الخشونة فى بعض الأحيان والرقة أحياناً أخرى . أما النتائج التى طبقت على الصندوق الخاص ، فقد أدخلت ضمن الفصل السابع والأربعين وما بعده حتى الفصل الخمسين من القسم B من القرار (١٣) ١٢٤٠ (أنظر الملحق الثانى) ، وأما الشروط الأساسية لتلك الفصول — وهى موضوع هذه المناقشات الخاصة فى المجلس الحاكم — فهى كما يلى :

« على الدول أن تقدم المساعدات بالعملة الدارجة القابلة للاستعمال الفورى من قبل الصندوق الخاص ، وأن تتناسب مع ما تحتاجه عمليات الصندوق من كفاءة واقتصاد ، أو أن تكون قابلة للتحويل — فى أوسع مجال ممكن — إلى عملة دارجة قابلة للاستعمال فى الحال من قبل الصندوق . ولهذا الغرض ، يجب على الدول أن تضع نسبة مئوية كبيرة بقدر الإمكان من مساعداتها بمثل هذه العملة الدارجة أو بأنواع من العملات حسبما يرى مدير الإدارة ذلك ضرورياً لتنفيذ برنامج الصندوق ، كما أن على مدير الإدارة طبقاً للأسس المبينة المتعلقة بطبيعة واستعمال المساعدات ، أن يسعى بكل ما يستطيع من جهد فى تيسير الاستفادة التامة من العملات المتاحة » .

ومع أن بعض الوفود تعتبر قابلية التحويل لجميع الإعانات أمراً مرغوباً فيه ، فقد كان هناك اتفاق عام على أن تكون الإعانات بشكل يتمكن الصندوق من استعماله بسهولة .

وفى أوتاوا عقد اجتماع بين الدوائر ذات الاختصاص حضره موظفون من جميع الدوائر المختصة بصورة رئيسية ، ونوقشت فيه التقارير المرسلة من نيويورك ، وتقررت فيه السياسة العامة التى يجب أن يسير عليها الوفد . كما تقرر عدم ضرورة إرسال تعليمات رسمية خطية إلى الوفد ، لأن القرارات

السابقة للحكومة الكندية أوضحت هذه الأمور ، وفضلاعن ذلك ، فلم يكن ضرورياً إعداد خطابات سابقاً ، طالما أن أعضاء الوفد على علم تام بالموضوع . وفى يوم الإثنين الثامن والعشرين من مايو (أيار) وصل ممثل كندا فى المجلس الحاكم وهو موظف فى وزارة المالية . وبعد نقاش تمهيدى فى البعثة الكندية الموجودة فى نيويورك ، عقد الموظفون ذوالعلاقة اجتماعاً مع موظفى بعثة الولايات المتحدة ، ثم اجتماعاً مع موظف كبير من موظفى الصندوق الخاص . أما فى وقت الغداء من ذلك اليوم فقد حضر أعضاء البعثة الكندية اجتماعات المجلس الحاكم لدى الأمم المتحدة وأجروا عدة مباحثات مع عدد من البعثات الأخرى .

ووزع مدير الإدارة بياناً يضم « مشروع الأنظمة المالية المؤقتة » (الوثيقة المؤرخة فى ٢٤ أبريل — نيسان — ١٩٥٩) . وقد بحث هذا البيان الذى يشكل أساس المناقشات فى المجلس الحاكم ، فى كل من أوتاوا ونيويورك وتبين أنها مقبولة ، ونتج عن ذلك قرار الجمعية العامة رقم ١٢٤٠ (١٣) كما ذكر سالفاً . والمادة ٢ر٦ من هذه الأنظمة المالية هى كما يلى :

« يجب أن تكون المساعدات بالعملة الدارجة القابلة للاستعمال الفورى من قبل الصندوق الخاص وأن تتناسب وقدرة واقتصاد عمليات الصندوق ، أو تقبل التحويل فى أوسع مدى إلى عملة قابلة للاستعمال الفورى من قبل الصندوق ، وأن تستعمل بدون تحديد من قبل وكالة تنفيذية معينة أو فى أى بلد من البلدان التى تتلقى العون من أجل مشروع خاص » .

فى أثناء الاجتماع

وفى صباح اليوم الذى عقد فيه الاجتماع ، وهو السادس والعشرون من مايو (أيار) ، قامت وفود الهند والجمهورية العربية المتحدة ويوغوسلافيا

بتوزيع تعديل رسمى للمادة ٢ر٦ بالوثيقة فى السطر الأول بعد كلمة (عملة دارجة) لإضافة كلمتى « بقدر الإمكان » .

ويسخر المراقبون غالباً من انشغال أجهزة الأمم المتحدة بما يبدوأنه نقاط صغيرة ، ومع ذلك فإليكم مثالا عن « أهمية بعض الكلمات » :

أولا : دلت لغة القرار ١٢٤٠ (١٣) على اتفاق رصين دقيق أمكن الوصول إليه بعد مناقشات استمرت أسابيع عديدة ، فالبعثة الكندية مثلا استمرت فى الاعتقاد بالحاجة إلى نسبة مئوية عظمى من المساعدات المقدمة بعملة قابلة للتحويل . وقد قبل نص الاتفاق الذى يبحث عن عملة المساعدات بصورة جزئية لأنه أمكن التوصل إلى اتفاقات مقبولة بصورة عامة على أجزاء أخرى من القرار . فإذا كانت إضافة « بقدر الإمكان » تعنى أى تغيير ذى أهمية فى التشريع الأساسى الذى يدير البرنامج ، فإن قبول القرار الأصلى نفسه والبرنامج الذى نتج عنه من قبل السلطات الكندية يمكن أن يتأثر بما فيه من نتائج للمساعدة المالية .

إن جملة « يجب أن تكون المساعدات بالعملة القابلة للاستعمال الفورى بقدر الامكان » تعنى أن المساعدات يجب أن تقدم بالعملة الدارجة بقدر الإمكان ، فإذا أخذ بهذا المعنى ، فعندئذ يمكن تقديم المساعدات بأشكال أخرى ، بما فيها البضائع والخدمات . وقد تتقلب النتيجة إلى حالة يتلقى معها الصندوق مختلف أنواع البضائع والخدمات بصفة مساعدات لايستطيع استعمالها لإنجاز أنواع المشاريع التى أنشىء الصندوق من أجلها . وقد بين قرار الجمعية العامة أن المشاريع يجرى تعيينها من قبل البلدان النامية ، لا من قبل البلدان المقدمة للعون ، ولا من قبل الأمم المتحدة . ويجب أيضاً أن تكون المشاريع « كبيرة نسبياً » ، « لبلد أو مجموعة من البلدان أو لإحدى

المناطق» ، ومن النوع الذى يجب أن ينجز خلال فترة عدة أعوام إذا لزم الأمر. فإذا استطاعت الدول تقديم المساعدة بشكل آخر غير العملة ، أو إذا قامت دول كثيرة بمثل هذا العمل ، فمن أين يمكن إيجاد الموارد المالية لنقل هذه البضائع ودفع نفقات الموظفين الرئيسيين والموظفين الذين سيقومون بتنفيذ المشروع ؟ أليس من المحتمل عدم إمكان استعمال البضائع والخدمات لإنجاز المشاريع المطلوبة ؟ ولقد كان يبدو أيضاً من غير المرغوب أن تقوم تلك البلدان التى ساهمت بالمساعدة بمعونة قابلة للتحويل بتمويل استعمال مساعدات البلدان التى قدمت مساعدات غير قابلة للتحويل . وقام ضغط امتد إلى عدة أعوام فى الأمم المتحدة لتأسيس صندوق لمعونة رأس المال لإنجاز المشاريع الواسعة النطاق . لذلك سيكون من الصعب إذا لم يكن من المستحيل أن تنجز مشاريع معونة رأس المال ، ما لم تكن المساعدات المقدمة إلى الصندوق على شكل عملة دارجة ، وأن أى مساعدة تقدم ضمن برامج العون الفنى للأمم المتحدة ، مهما كانت صغيرة أو محدودة الاستعمال، يمكن أن تستعمل أخيراً فى تمويل مجموع النفقات الصغيرة نسبياً المشتملة على إرسال خبير إلى الخارج أو تنظيم برنامج لتدريب الأفراد . ومع ذلك فلم يكن بالإمكان القيام بمشاريع أكبر ، ما لم تكن الاعتمادات المتوفرة قابلة للتحويل ويمكن استعمالها المشاريع المنتخبة .

إن جملة « يجب أن تكون المساعدات بالعملة القابلة للاستعمال الفورى بقدر الإمكان . . . الخ » ، قد تعنى أيضاً ، ويمكن أن تعنى ببساطه ، أن المساعدات قد لا تكون حتماً من عملة قابلة للاستعمال الفورى ، وقد كانت بعض الدول فيما مضى حينما تقدم معونات إلى البرامج الموسعة للمعونة الفنية ، تضع شروطاً معينة لإنفاقها من قبل الأمم المتحدة ، مما جعل استعمالها شيئاً صعباً . مثال ذلك بأن تقرر إحدى الدول أنه لا يمكن استعمال المساعدات

التى تقدمها إلا ضمن حدودها وبذلك لا تقدم أى معونة لمواجهة نفقات البرامج الدولية أو أن مساعداتها يمكن أن تستعمل فقط لشراء بضائع خاصة أو خدمات قد لا تكون ضرورية للبرنامج .

ومع ذلك ، فمن الممكن أن يكون التعديل المقترح صادراً عن القلق الذى عبرت عنه الدول الأقل نمواً من قبل بأنها قد تضطر فى ظل هذه الشروط أن تقدم جزءاً من مساهماتها أو كلها بالعملة الصعبة القابلة للتحويل . ويمكن أن يتحول عدد كبير من الدول النامية إلى دول مساهمة أساسية بعملتها الخاصة فى الصندوق الخاص ، فتنفق كمية كبيرة من مساهماتها على مشاريع تقع ضمن أراضيها ، غير أن مساهمتها تنفع فى توسيع قاعدة برامج الأمم المتحدة للعون وتزيد فى المجموع العام .

وحالما أذيع التعديل المذكور فى (س ف / ل ، ١٤) تحدثت البعثة الكندية إلى الدول الثلاث التى تبنته،وأوضحت الصعوبة فى ذلك الاقتراح. فقد أشار أحد المؤيدين من جهة إلى أن البعثة الكندية قد تقترح طريقة لإزالة قلق البلدان النامية ، لأن هذه البلدان قاست صعوبات خطيرة فى تبادل القطع الخارجى . ولما كان البرنامج قد أعد لمساعدتها ، فإنه يبدو متناقضاً أن تجعل مساهمتها متوقفة على شكل من المساعدة التى قد تزيد صعوباتها المالية صعوبة .

وقد أصبح من الضرورى بالنسبة لهذا الموضوع أن يقرر ما إذا كان يجب التصويت على التعديل المقدم من قبل الهند والجمهورية العربية المتحدة ويوغوسلافيا ، مع العلم أنه قد يكون عرضة للفشل . وقد يفشل الاقتراح على أساس التصويت السابق فى المجلس الاقتصادى والاجتماعى والجمعية العامة الذى جرى من قبل البعثات المشتركة الآن فى المجلس الحاكم للصندوق الخاص . ومع ذلك فإن مثل هذا النقاش سيكون حامى الوطيس ويدفع إلى

تصويت تنقسم فيه البلدان المتقدمة والبلدان النامية الأعضاء فى المجلس . ولن يكون هذا مدعاة للأمل لبرنامج يهدف إلى تشجيع برامج التعاون للتطور الاقتصادى .

وإذ طلب من البعثة الكندية أن تقدم بديلا عن ذلك الاقتراح ، أجريت مناقشات أثناء الاجتماع (بينما بحثت المواضيع الأخرى فى المجلس الحاكم) مع مؤيدى التعديل وموظفى الصندوق الخاص وممثلى الأمين العام . وقد وجهت أسئلة إلى البعثة الكندية من قبل إحدى مؤيدى التعديل ومنها سؤال عن سبب حذف الجملة الثانية من الفقرة ٤٧ من قرار الجمعية العامة رقم ١٢٤٠ ، حينما قدم مشروع الأنظمة المالية من قبل مدير الإدارة . وهذه الجملة تنص على ما يلى :

« لهذا الغرض ، يطلب من الدول أن تضع أكبر مقدار ممكن من النسبة المئوية من مساعداتها بمثل هذه العملة الدارجة أو العملات التى يرى مدير الإدارة لزومها فى تنفيذ برامج الصندوق » .

ويسمح لمدير الإدارة بموجب هذا الشرط أن يتنافس مع الدول فى ضرورة جعل عملاتها قابلة للتحويل وحثها على التعاون « كلما وجد إلى ذلك سبيلا » . وقد صانت هذه الجملة ما بدا فى نظر البعثة الكندية مجالا شديد الأهمية لسلطه مدير الإدارة ، ولكنها قدرت (أو انطوت على) استثناءات محتملة ، تشمل البلدان النامية التى تشكو من صعوبات تبادل القطع الخارجى . ولم تستثن البلدان النامية بصورة خاصة من أى اتفاق للنظر فى جعل جميع مساعداتها أو جزء منها قابلة للتحويل بموجب القرار (١٣) ١٢٤٠ ، بسبب ادعاء بعض البلدان المتطورة أنها هى أيضاً تواجه صعوبات فى مواقفها المتعلقة بالتبادل الخارجى من حين لآخر ، وقد ذكر أن بعض الدول النامية كانت فى موقف مالى قوى ـ كتلك المنتجة للزيت ـ ومن الطبيعى أن تكون قادرة على المساهمة بشكل قابل للتحويل .

وقد أبلغت الأمانة العامة البعثة الكندية ، بأن الجملة الثانية المنوه عنها حذفت من مشروع الأنظمة المالية لأن النص لم يكن مناسباً بوضعه فى الأنظمة المالية الأساسية . ومع ذلك فقد أدت المناقشات التى تلت ذلك إلى قبول الأمانة العامة ضرورة تضمين مثل هذا الشرط ، إذا كان تضمينه يجنب إعادة فتح باب المناقشات الصعبة . وبعد التفاوض مع الدول الثلاث المؤيدة للتعديل ، قدمت البعثة الكندية إلى الأمانة العامة تعديلا إضافياً ينص على مايلى :

الوثيقة (١٦ ل/ س ف)

المادة ٢ ر ٦ :

ضع نقطة فى السطر الرابع من الجملة الأولى بعد كلمة « صندوق » بحيث تقرأ النص كما يلى : لهـــذا الغرض ، تدعى الدول لتقديم ماتستطيع منحه من النسبة المئوية من المعونة التى تقدمها بهذه العملة أو العملات حسبما يبدى مدير الإدارة حاجته لضرورة تنفيذ برنامج الصندوق . كما يجب أن تقدم المعونة بدون أى حصر لاستعمالها من قبل وكالة تنفيذية خاصة أو فى بلد معين من البلدان التى تتلقى المعونة أو من أجل مشروع خاص .

وفى نفس الوقت عرضت البعثة السوفيتية كذلك تعديلا آخر (الوثيقة ١٧ ل / س ف) ينص على مايلى :

المادة ٦ — تضاف الفقرة الملحقة رقم ٥ التالية :

« إلا أن شروط هذه المادة يجب ألا تؤثر على حق الدول فى أن تقدم مساهمتها على شكل بضائع أو خدمات (يعبر عنها بما يعادلها من العملة المناسبة) على شرط أن تتناسب مع أهداف وأغراض الصندوق » .

ولحسن الحظ تدخلت ولائم الإفطار الرسمية فى هذه المرحلة بعد تقديم جميع التعديلات . ولكن قبل أن تصل إلى المجلس ، شرحت البعثة الكندية ، وغيرها من البعثات المتماثلة الآراء ، لمعظم البعثات الأخرى أثناء إحدى الولائم السبب فى عدم استطاعتها قبول التعديل السوفيتى أو تعديل الدول الثلاث. وفى هذه الأثناء قررت بعثات الهند والجمهورية العربية المتحدة ويوغوسلافيا ألا تطرح تعديلها على التصويت طالما أن التعديل الكندى يصلح لحماية آرائها بدون خلق انقسام كبير فى المجلس .

لكن كان يمكن أن يخلق التعديل السوفيتى مثل هذا الانقسام . ويعتقد أن معظم المندوبين فى وليمة الإفطار ، وفيهم مندوبو الدول الأقل نمواً ، قد استخلصوا أن التعديل السوفيتى ، إذا قبل به المجلس الحاكم وطبقته معظم الدول المساهمة ، فهو يعنى وجوب تحديد مشاريع الصندق الخاص بنوع المعونة التى يتلقاها . وقد دل القرار (١٣) ١٢٤٠ بوضوح على أنه يمكن التوصل إلى انتخاب المشاريع على أساس جدارة الطلبات المقدمة من قبل الدول النامية .

إن محضر الاجتماع السادس للمجلس الحاكم (س ف / مين — ٦) يعكس المناقشات العامة الجارية بهذا الصدد . ويدل التقرير على أن الأوجه الأخرى لهذه المسألة مازالت أكثر من تلك التى بحثت من قبل وأن لها صلة ذات أهمية بالغة لهذا القرار الخاص ، وفيما يلى ماجرى فى ذلك الاجتماع :

ذكر مندوب الاتحاد السوفيتى أن الغرض من تعديله (س ف / ل — ١٧) هو إعطاء صفة المرونة الكافية بالنسبة للمعونات ، حتى تستطيع الدول الراغبة فى المساهمة بالصندوق الخاص ، أن تقوم بهذه المساهمة

فى حدود إمكانياتها . وأوضح ممثل الولايات المتحدة الأمريكية أن المجلس لايستطيع الانحراف عن نصوص قرار الجمعية العامة (١٣) ١٢٤٠ (فقرة ٤٧) الذى ينص على أن المساهمات يجب أن تكون بعملة قابلة للاستعمال الفورى من قبل الصندوق . ولاحظ ممثل المملكة المتحدة أن من الصعب قبول المساهمات العينية مالم يطلب مدير الإدارة من البلد الذى يقدمها أن يفعل ذلك بدلا من العملة التى تعهد بدفعها أو جرى الاتفاق على دفعها ، ومع ذلك ، فقد لاحظ من تقرير اللجنة الاستشارية (آ — ٤٠٩٩ فقرة٨) أن مدير الإدارة فسر المادة السادسة بأنها لاتحول دون القبول إذا حولت المساعدات إلى عملة مناسبة تعادل المعونات المقدمة بصفة البضائع ، والخدمات التى تتناسب مع احتياجات وفاعلية واقتصاد عمليات الصندوق، وبالتالى يمكن قبول البضائع فقط إذا احتاجها أحد البلدان لمشروع معين. وذكر مدير الإدارة أنه إذا مست الحاجة إلى البضائع من أجل مشروع مصدق وأمكن الحصول عليها بنفقات وصفات ، يستطيع البلد المصدر ، بمقارنتها بنجاح مع المصادر الأخرى ، أن يقدم معونة معادلة بالعملة التى ستنفق على تلك البضائع . وعلى ضوء هذه البيانات سحب ممثل الاتحاد السوفيتى تعديله (س ف / ل ، ١٧) . ولاحظ ممثل كندا وهو يشرح تعديله (س ف / ل ، ١٦) أنه يجب أن يمنح مدير الإدارة فرصة كاملة لاستعمال جميع المساهمات على أكمل وجه . وقد ورد فى نصه الشرط المقابل للقرار (١٣) ١٢٤٠ .

ونصت الموافقة على التعديل الكندى .

أما تعديل الدول الثلاث فلم يطرح أبداً للتصويت . وقد جرى تغيير بسيط نسبياً على المشروع المقترح من قبل مدير الإدارة ، ساعد على منع تعديلات عديمة النفع أو جدال حاد غير منتج ، وقد تمكن المجلس الحاكم

فى الواقع من انتهاء جلساته باقرار عدد من المشاريع المعينة بإجماع الأصوات وبذلك وضع مدير الإدارة فى موقف أكثر قوة مما لو استندت تعليماته على عدد من الأصوات المنقسمة .

بعد الاجتماع

راجعت الوفود فى محاضر الاجتماعات حالما نشرت فى الأسبوع التالى حتى تتأكد من أن آراءها وآراء الوفود الأخرى نقلت بشكل صحيح . وسافر الممثلون من خارج نيويورك، وقام أعضاء الوفود الدائمة الذين حضروا الاجتماعات بكتابة تقارير عن الجلسة التى ستستعمل لتزويد الوفود بالمعلومات للجلسة التالية . وتواصل البعثات الدائمة فى نيويورك اتصالاتها بالأمانة العامة فى الفترات الواقعة بين الجلسات لمراقبة تطور البرنامج ، وتتفاوض مع البعثات الأخرى بشأن المواضيع العامة . وقد توجد مشاكل خاصة تتعلق بمشاريع معينة للبعثات الفردية ، وخاصة بعثات البلدان النامية ، تحتاج بشأنها إلى اتصال وثيق مع الأمانة العامة للصندوق الخاص . وهكذا يستمر العمل .

الخاتمة

هذا هو تبادل مختصر حول نقطة مفصلة جداً قدمت البعثة الكندية فيها مساهمة متواضعة، وقد قامت البعثات الأخرى بإجراء مناقشات متوازية ذات هدف واحد أو أهداف مختلفة أدت إلى النتيجة التى ذكرناها من قبل. وقد اتبعت عمليات مماثلة فى عدد من التفاصيل سوف يبت فيها فى هذا الاجتماع. والغاية من سرد هذا الحديث هى تصوير الحالة المعقدة لقرارات الأمم

المتحدة . فلن يكون فى مقدور الزائر العرضى فى أروقة الأمم المتحدة أن يقدر ما تتضمنه المناقشات العامة القصيرة . وسوف يثار هذا البحث الخاص مرة ثانية بأشكال مختلفة فى الاجتماعات المقبلة للمجلس الحاكم أو غيره من الهيئات التابعة للأمم المتحدة . وقد ذكرنا فيما سبق أن مناقشة العون الاقتصادى للبلدان النامية مستمرة . وفى هذه العملية يمكن للبعثات ذات العلاقة أن تشجع — لقاء مجهود متواضع نسبياً — نتائج بناءه ستلقى تأييداً واسع النطاق .